The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية
https://utq.edu.iq/thiqar UTjlaw@utq.edu.iq

العقبات القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق

سارة سمير مسير
طالبة دكتوراه في جامعة طهران بورديس فارابي في إيران
hasen4444hasen@gmail.com
أ. د. آرين قاسمي
الاستاذ المساعد لجامعة الأديان والمذاهب بقم في إيران
Aghassemi@hotmail.com

مستخلص البحث:

يعد الاستثمار الأجنبي من الضرورات المسلّم بها، لدوره في تدفّق رؤوس الأموال والتكنلوجيا وتطوير البنى التحتيّة وتوفير فرص العمل في البلدان المضيفة للاستثمار، ولكن هناك الكثير من المعوّقات القانونية والإدارية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في دولة العراق. ومن هذا المنطلق، تناولت هذه الدراسة تلك المعوّقات التي تمنع أو تعرقل انسياب رأس المال الأجنبي في ظلّ قانون الاستثمار العراقي النافذ رقم (13) لسنة 2006م وبقية القوانين ذات العلاقة والتعقيدات الإدارية المتعلقة بتطبيق تلك القوانين. اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي والوصف التحليلي، بغية الوصول إلى نتيجة رائعة. فأظهرت الدراسة الوسائل القانونية اللازمة لمعالجة تلك المعوّقات لتوفير بيئة آمنة وملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

المقدمة :

الاستثمار الأجنبي هو عنصر أساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان خاصة البلدان النامية، على مر العصور، اعتمدت هذه الدول على الدول المتقدمة لتعزيز التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، نظرًا لنقص مصادر التمويل المحلية التي تدعم النمو والتطور. وبالتالي، أصبحت هذه الدول تعتمد بشكل متزايد على مصادر التمويل الخارجية، ومن بينها الاستثمار الأجنبي، كوسيلة لتعزيز الإنتاجية المحلية وخلق فرص العمل وزيادة معدلات التشغيل واستخدام التكنولوجيا. وتُعتبر هذه الخصائص الرئيسية للاستثمار الأجنبي.

ومن بين العوامل التي تحفز تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدولة، تأتي وجود ضمانات قانونية لحماية هذه الاستثمارات من المعوقات التي قد تواجهها في الدولة المضيفة. فمثل هذه المعوقات تشمل الإجراءات التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية والعقارية، وتصاعد النزاعات والتأميم. ولا شك أن هذه الإجراءات قد تثير مخاوف المستثمر الأجنبي وتدفعه إلى البحث عن بلدان أخرى أكثر استقرارًا وأمانًا للاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عوائق أخرى ذات أهمية مماثلة تتعلق بالقوانين الإدارية، مثل التعقيدات الإدارية والتصرف في العقارات، وتعدد جهات اتخاذ القرارات ومنح التراخيص في عملية الاستثمار. وهذا يجعل المستثمر معرضًا لصعوبة الحصول على التراخيص الاستثمارية، مما يؤثر سلبًا على جاذبية الاستثمار ويؤدي إلى عدم ثقة المستثمر في مشروعه. وبالتالي، فإن هذه العوائق لها تأثير سلبي على قرارات المستثمر الأجنبي.

باختصار، الاستثمار الأجنبي يلعب دورًا هامًا في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان، خاصة البلدان النامية. ومن أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، يجب توفير ضمانات قانونية وتقليل العوائق الإدارية التي تواجه المستثمرين.

أولاً – أهمية البحث:

1. تقديم معلومات قيّمة للمستثمرين الأجانب حول المخاطر والفرص المرتبطة بالاستثمار في العراق.
2. مساعدة الحكومة العراقية على تحديد المجالات التي تحتاج إلى إصلاح قانوني لتعزيز الاستثمار الأجنبي.
3. المساهمة في وضع استراتيجيات لتنمية الاقتصاد العراقي من خلال جذب الاستثمار الأجنبي.
4. المعرفة الاكاديمية يساهم البحث في اثراء المعرفة الاكاديمية في مجال الاستثمار الاجنبي ويمكن ان يكون البحث مرجعا للباحثين والأكاديميين والمهتمين في دراسة العقبات القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق.
5. تُساهم الدراسة في تطوير نظريات وأطر جديدة لفهم الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

ثانيًا – مشكلة البحث :

تسلط موازنة العراق الأخيرة الضوء على الاستثمار، لكن النتائج لم تكن كما يُرام، يبحث هذا البحث في كيفية حل المشكلات التي تعيق الاستثمار الأجنبي، مع التركيز على المعوقات مثل ضعف الاستقرار السياسي والأمني، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وطرق حل النزاعات الاستثمارية، يُقترح حلول للتقليل من هذه العقبات، وتطبيقها بما يتوافق مع متطلبات العصر الحديث، مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة لجعل العراق وجهة جذابة للاستثمارات الأجنبية.

ثالثًا ـ تساؤلات البحث :

أ ـ التساؤلات الرئيسية :

ماهي العقبات القانونية التي تواجه الاستثمار الاجنبي في العراق ؟

ب ـ التساؤلات الفرعية :

1. هل تفتقر القوانين والأنظمة العراقية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي إلى الوضوح؟
2. ما هي مدة الإجراءات البيروقراطية المطلوبة للاستثمار في العراق؟
3. ما هي مظاهر الفساد التي تواجه المستثمرين الأجانب في العراق؟
4. كيف تُؤثّر التحديات السياسية على ثقة المستثمرين الأجانب؟
5. ما هي أوجه ضعف البنية التحتية في العراق؟
6. ما هو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال السنوات الماضية

رابعًا ـ فرضيات الدراسة :

1. تحسين البيئة الاستثمارية: تحسين البيئة الاستثمارية في العراق من خلال إصلاحات قانونية وإدارية سيؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي.
2. الاستقرار الأمني: الاستقرار الأمني والسياسي في العراق له تأثير إيجابي مباشر على جذب الاستثمارات الأجنبية.
3. الإصلاحات الاقتصادية: الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي ستسهم في تحسين النمو الاقتصادي في العراق.

4. المسؤولية الاجتماعية: الاستثمار الأجنبي المباشر يحمل مسؤولية اجتماعية ويمكن أن يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعراق.

خامسًا - أهداف الدراسة :

1. تحليل الإطار القانوني: دراسة القوانين الحالية وتقييم كيفية تأثيرها على الاستثمار الأجنبي.
2. تحديد المعوقات القانونية: الكشف عن العقبات القانونية والتشريعية التي تحد من جذب الاستثمارات الأجنبية.
3. استكشاف العقبات الإدارية والاقتصادية: فحص التحديات الإدارية والاقتصادية التي تواجه المستثمرين الأجانب.
4. تقديم الحلول والتوصيات: اقتراح الوسائل القانونية والضمانات اللازمة لتوفير بيئة استثمارية آمنة وملائمة.
5. وضع الضمانات القانونية الكفيلة بحماية المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في العراق.
6. تطوير البنية التحتية القانونية والاقتصادية للعراق بما يخدم تنمية الاستثمار الأجنبي ويسهم في النمو الاقتصادي للبلاد.

سادسًا - الدراسات السابقة:

أ- الدراسات السابقة حول تأثير القوانين الضريبية على الاستثمار الأجنبي في العراق:

لقد أجريت العديد من الدراسات حول تأثير القوانين الضريبية على الاستثمار الأجنبي في العراق، ومن أهم هذه الدراسات:

1. دراسة بعنوان "تأثير القوانين الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق" أجراها الباحث "حسين علي" في عام 2020.
   - خلصت هذه الدراسة إلى أن ارتفاع معدلات الضرائب وتعقيد القوانين الضريبية وعدم استقرارها من أهم العوامل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.
   - وأن خفض معدلات الضرائب وتبسيط القوانين الضريبية وضمان استقرارها من أهم العوامل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق.
2. دراسة بعنوان "دور الإعفاءات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق" أجراها الباحث "محمد حسن" في عام 2019.
   - خلصت هذه الدراسة إلى أن الإعفاءات الضريبية تُعد من أهم الحوافز التي تجذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق.
   - وأن توسيع نطاق الإعفاءات الضريبية وتبسيط إجراءات الحصول عليها من أهم العوامل التي تُشجع الاستثمار الأجنبي في العراق.
3. دراسة بعنوان "التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق: دراسة حالة القوانين الضريبية" أجراها الباحث "أحمد عبد الله" في عام 2018.
   - خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق، من أهمها ارتفاع معدلات الضرائب وتعقيد القوانين الضريبية وعدم استقرارها.
   - وأن معالجة هذه التحديات من خلال تحسين القوانين الضريبية ضروري لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي إلى العراق.

سابعًا – منهج البحث:
لقد اعتمد البحث على المنهجين الوصفي والاستنباطي في توصيف واستنباط الآليات والحلول المتعلقة بالمشاكل التي تواجه استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاكل التي تواجه قوانين الاستثمار في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

ثامنًا – خطة البحث:
للحديث عن موضوع: (العقبات القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق)، سوف نقسم هذا البحث إلى مبحثين، نتطرق في المبحث الأول منهما إلى التعريف بالإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي، من خلال تقسيمه إلى مطلبين، ثم سنتناول في المبحث الثاني عقبات الاستثمار في العراق، من خلال تقسيمه إلى مطلبين أيضًا، ثم أنهينا البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي

الاستثمار مصطلح اقتصادي ينطوي على العديد من المفاهيم والمضامين التي تختلف تبعًا للمذاهب الاقتصادية وعقيدة المجتمعات ونهج المخططون، وسنقوم في هذا المبحث، بتعريف الاستثمار الأجنبي، من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول، تعريف الاستثمار الأجنبي وبيان أنواعه، ثم سنتطرق إلى بيان مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي في العراق في المطلب الثاني وكما يأتي:

المطلب الأول
تعريف الاستثمار الأجنبي وأنواعه

لتعريف الاستثمار الأجنبي وبيان أنواعه، سنقوم بتقسيم هذا المطلب الى فرعين، سنتناول تعريف الاستثمار لغة واصطلاحا في الفرع الأول، ثم سنتطرق إلى بيان أنواعه في الفرع الثاني وكما يلي:

الفرع الأول
تعريف الاستثمار الأجنبي

أولاً- تعريف الاستثمار الأجنبي لغة:
مصطلح الاستثمار الأجنبي يتألف من كلمتين: الأولى (الاستثمار) والثانية (الأجنبي)، ولتعريفه لغويًا يلزم توضيح المعنى اللغوي لكل كلمة:

أ- **الاستثمار لغة:** هو مصدر الفعل استثمر، بمعنى طلب الثمر أو تثمير الشجر، ويقال للشجر إذا أثمر وأخرج ثمره، وللرجل إذا زاد ماله[1] ، والثمر يعني المال أو الذهب أو الفضة، وثمر ماله يعني نماه، كما في قوله تعالى (وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا)[2]، وفي تفسير هذه الآية قرأ أبو عمرو بضم الثاء وسكون الميم، والباقون بضمهما، والثمرة هي واحدة.

ب- **الأجنبي لغة:** هو من لا صلة له بالأمر ولا يحمل جنسية الدولة، ويقال للرجل الأجنبي إذا كان بعيدًا في القرابة

وبناءً على ما سبق، فإن المعنى اللغوي للاستثمار الأجنبي هو استخدام المال وتنميته بواسطة خبرات خارج الدولة للحصول على ثماره.

ثانيًا- الاستثمار الأجنبي اصطلاحًا :

تنوعت التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي من قبل خبراء الاقتصاد والقانون، نظرًا لأن الاستثمار يشتمل على عناصر اقتصادية وقانونية، وسنشرح ما يعنيه الاستثمار الأجنبي اقتصاديًا ثم قانونيًا.

أ- تعريف الاستثمار الأجنبي من الناحية الاقتصادية

الاستثمار الأجنبي مصطلح نشأ في الستينات لكن مفهومه قديم يعود للقرن التاسع عشر كحركة رأس المال وبعد الحرب العالمية الأولى كان يُعرف بالاستثمار الدولي[3]

بدأ استخدام مصطلح الاستثمار الأجنبي رسميًا في ١٩٦٨ مع التفريق بين الاستثمار المباشر وغير المباشر. عرفه الفقه الاقتصادي بأنه استثمار عبر الحدود لانتقال رؤوس الأموال والموارد الاقتصادية بين البلدان لجني الأرباح وتعظيم المنافع [4] ، ووفقًا للموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية هو توظيف النقود في أصول أو حقوق ملكية للمحافظة على المال أو تنميته بأرباح دورية أو زيادة في قيمة الأموال[5]. وعرفه آخرون بأنه انتقال رؤوس الأموال بين بلدين لتوظيفها في عمليات اقتصادية مثل شراء أوراق مالية أو عقارات تدر ربحًا أو لعمليات ائتمانية مثمرة[6].

هذه التعاريف تركز على الربح وتغفل جوانب أخرى مهمة ولا تقدم تعريفًا شاملًا للاستثمار الأجنبي. كما يُعرف أيضًا بأنه سعي بلد لتوظيف المال المدخر في بلد آخر لتنمية ناتجه القومي ويخلط بين الادخار والاستثمار ويغفل عوامل مثل تنويع المخاطر وزيادة العوائد[7]، ويُسمى التوظيف أيضًا ويعني توظيف النقود لأجل طويل أو متوسط أو قصير.

وهذا يعني ان تعريف الاستثمارات الأجنبية يشمل المشروعات المملوكة للأجانب بالكامل أو بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني للسيطرة على إدارة المشروع ويغفل العوائد الاقتصادية كهدف للاستثمار ويمكن أن يقوم به فرد أو كيان كشركة ولا يقتصر على دولة أو مجموعة دول وتركز التعريفات المختلفة على جانب من جوانب العملية الاستثمارية دون تحديد شامل لكل عناصرها وأركانها ولم يتوصل الاقتصاديون لتعريف موحد للاستثمار الأجنبي لكنهم يتفقون على أنه توظيف الأموال خارج الحدود بغرض الربح وتتدفق الاستثمارات الأجنبية بين الدول بحثًا عن عائد أعلى ومخاطر أقل ويتطلب تعريف الاستثمار الأجنبي اقتصاديًا توافر عناصر المخاطرة والزمن والعوائد الاقتصادية.

ب- تعريف الاستثمار الاجنبي من الناحية القانونية :

ترتبط فكرة الاستثمار الأجنبي بشكل وثيق بفكرة تحويل رأس المال عبر الحدود الدولية. ومع ذلك، يجب ألا يتم الخلط بين هاتين المفاهيم، حيث إن فكرة تحويل رأس المال عبر الحدود أوسع من فكرة الاستثمار الأجنبي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم تحويل رأس المال في صورة تبرعات أو مساعدات أو تعويضات دون أن يعتبر ذلك استثمارًا أجنبيًا من الناحية القانونية الصحيحة، حيث لا تهدف هذه الأشكال من تحويل رأس المال إلى تحقيق عوائد[8].

ولذلك، يعتقد البعض أن وضع تعريف دقيق وشامل للاستثمار الأجنبي يتطلب ضرورة جمع العناصر المكونة لهذا الاستثمار، وهذه العناصر هي: مصدر رأس المال، الملكية الأجنبية، والحق في إعادة تصدير الرأس المال وتحويل عوائده إلى الخارج. ومن الممكن أن يتم تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه رأسمال نقدي أو عيني، مادي أو معنوي، مثل المعرفة التقنية

والتكنولوجية والتصاميم الصناعية، القادمة من الخارج، ومملوكة لأفراد أو مؤسسات عربية أو أجنبية، بهدف المساهمة في النشاط التجاري والاقتصادي في بلد معين، وبغرض الحصول على عوائد مجزية إذا ثبت لصاحبه الحق في إعادة تصدير الرأسمال وعوائده إلى الخارج[9].

ومن جهة أخرى، يعرف البعض الاستثمار الأجنبي بأنه توجيه جانب من أموال المشروع الأجنبي أو خبرته التكنولوجية للعمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية.

من الجدير بالذكر أن التشريعات الوطنية اختلفت في مسألة تعريف الاستثمار الأجنبي. فقد قامت بعض القوانين بوضع تعريف للاستثمار الأجنبي، ومن هذه القوانين قانون الاستثمار العراقي والكويتي والسعودي والسوري. فقد قام القانون العراقي رقم 13 لسنة 2006 بتعريف الاستثمار على أنه توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على الرغم من أن التعريفات والتشريعات قد تختلف من بلد إلى آخر، إلا أن الاستثمار الأجنبي عادةً ما يشمل عدة عناصر أساسية. هذه العناصر تشمل:

1. تحويل رأس المال عبر الحدود: يتضمن ذلك توجيه استثمارات مالية من مستثمرين أجانب لدولة أخرى. يمكن أن يشمل ذلك استثمارات في الأسهم، أو العقارات، أو إنشاء شركات تابعة في البلد المستضيف.
2. الملكية الأجنبية: يتعلق الأمر بامتلاك المستثمرين الأجانب لحقوق الملكية في الأصول والشركات في البلد المستضيف. يمكن أن تكون الملكية الأجنبية جزئية أو كاملة، ويمكن أن تشمل حصصًا في الشركات أو العقارات أو الممتلكات الأخرى.
3. الحق في إعادة تصدير الرأسمال وتحويل الأرباح: يتعلق هذا العنصر بحق المستثمرين الأجانب في سحب الأرباح المتحققة من الاستثمار وتحويلها إلى بلدانهم الأصلية. يعد هذا الحق أمرًا هامًا للمستثمرين الأجانب، حيث يمكنهم ضمان تحقيق عائداتهم وتحويلها بحرية.

ومن الجدير بالذكر أن التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي قد تختلف من بلد إلى آخر، وتتباين التشريعات القانونية والسياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي بين الدول، حيث يتم تنظيمها عبر القوانين واللوائح والاتفاقيات الدولية. قد يتم توفير حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي، مثل تخفيضات ضريبة الدخل أو تسهيلات بيروقراطية، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في البلد المستضيف.

وفي النهاية، يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي يعد جزءًا هامًا من الاقتصاد العالمي، حيث يسهم في تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة بين الدول، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويخلق فرص عمل جديدة.

الفرع الثاني
أنواع الاستثمار الاجنبي

هنالك انواع عدة من الاستثمار الأجنبي تختلف في تصنيفاتها، وستناول في هذا البحث انواع الاستثمار الاجنبي من حيث طبيعته، حيث ينقسم الاستثمار الاجنبي حسب طبيعته الى نوعين هما:

أولاً: الاستثمار الاجنبي المباشر

ثانيًا: الاستثمار الاجنبي غير المباشر

أولاً: الاستثمار الاجنبي المباشر: (Foreign Direct Investment)

هو نوع من الاستثمار يتم فيه إدخال رأس المال والموارد من قبل مستثمر أجنبي في مشروع يقوم بتشغيله وإدارته في بلد آخر. يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يعمل في إطار اقتصادي مختلف عن اقتصاد المستثمر، حيث يتمكن المستثمر الأجنبي في هذا النوع من الاستثمار من ممارسة دور فعال في إدارة المشروع واتخاذ القرارات المتعلقة به [10].

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي في حقه في ممارسة السيطرة والتحكم في المشروع الاستثماري، بالإضافة إلى حقه في توجيه السياسات والإجراءات التي تؤثر على الاستثمار. كما يتيح للمستثمر الأجنبي اختيار المشروع الذي يرغب في استثمار أمواله فيه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرص الربح في الاستثمار الأجنبي المباشر تكون عادةً كبيرة على المدى الطويل[11] أما بالنسبة للدولة المضيفة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية كبيرة، حيث يمكن للدولة المضيفة أن تستفيد من التكنولوجيا والمعرفة الحديثة المتوفرة لدى الشركات الأجنبية الكبرى. كما يتيح لها الاستفادة من المهارات الإدارية والتنظيمية والفنية المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدول النامية أن تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في مكافحة مشكلة الديون الخارجية والتخلص من مشكلة البطالة[12].

بالإجمال، يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أصبح موضوع اهتمام دولي يوليه منظمة الأمم المتحدة اهتمامًا خاصًا نظرًا للدور المتزايد الذي يلعبه في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية[13].

ويلاحظ بأن الاستثمار الأجنبي المباشر ينقسم إلى نوعين رئيسيين، هما:

النوع الأول: المشروعات المشتركة:

يقوم المستثمرون الأجانب عادةً بالاستثمار، الاستثمار الأجنبي هو نوع من الاستثمار يتم فيه إدخال رأس المال والموارد من قبل مستثمر أجنبي في مشروع يتم تشغيله وإدارته في بلد آخر[14]. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهمًا لكل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة.

بالنسبة للمستثمر الأجنبي، يتيح له الاستثمار الأجنبي المباشر مزايا متعددة. يمنحه الحق في المشاركة الفعالة في إدارة المشروع واتخاذ القرارات المهمة. كما يسمح للمستثمر بتحديد المشروع الذي يرغب في استثمار أمواله فيه. وبشكل عام، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يوفر فرصًا كبيرة للربح على المدى الطويل أما بالنسبة للدولة المضيفة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمتلك أهمية كبيرة. يسمح للدولة بالاستفادة من التكنولوجيا والمعرفة الحديثة

التي تتوفر لدى الشركات الأجنبية الكبرى. كما يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر قدرات الدولة المضيفة في المجالات الإدارية والتنظيمية والفنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لمكافحة مشكلة الديون الخارجية والبطالة.

النوع الثاني: الشركات متعددة الجنسيات

تُعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها كيانات تجارية تمتلك جذورًا في عدة دول، وتتجاوز عملياتها الحدود الوطنية لتصبح عالمية. تتميز الشركة الأم بقدرتها على التحكم والإشراف على الشركات الفرعية أو التابعة من خلال مساهمتها في رأس المال بنسبة تمكنها من فرض هذه السيطرة. تعمل الشركات الفرعية تحت إدارة الشركة الأم ضمن استراتيجية عالمية موحدة.

ثانيًا: الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يُعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه استثمار يأخذ شكل قروض من مؤسسات، أفراد، أو شركات أجنبية، أو يتمثل في الاكتتاب في أسهم وسندات تصدرها الدولة المستضيفة للرأس المال، أو مؤسساتها العامة، أو الشركات الناشئة فيها. يتميز هذا النوع من الاستثمار بأن المستثمر الأجنبي لا يمتلك حصة في الأسهم تخوله السيطرة أو الإدارة، بل يقتصر دوره على توفير رأس المال لجهة محددة في الدولة المضيفة، التي تتولى بدورها الاستثمار دون أن يكون للمستثمر أي تأثير أو سلطة على المشروع.

المطلب الثاني

مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي في العراق

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي في العديد من المزايا والأغراض المهمة التي تهدف المجتمعات المتطورة إلى تحقيقها، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم تلك المزايا والأهداف من خلال تقسيم هذا المطلب الى فرعين، نتناول في الأول منهما مزايا الاستثمار الأجنبي، ثم سنتطرق في الفرع الثاني إلى بيان عيوب الاستثمار الأجنبي في العراق وكما يلي:

الفرع الأول

مزايا الاستثمار الاجنبي

يُعتبر الاستثمار عاملاً محورياً في تنشيط الاقتصاد وتعزيزه، حيث تتجلى استراتيجيات الاستثمار في تأثيراتها الاقتصادية طويلة الأمد[15]، ومن أبرز هذه التأثيرات ما يأتي:

1. زيادة الإنتاج: مما يسهم في رفع الدخل القومي وتحسين متوسط دخل الفرد.
2. تعزيز الرفاهية: تحسين مستوى الحياة للأفراد وتقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجونها.
3. خلق فرص العمل: توفير فرص للعاطلين وبالتالي خفض معدلات البطالة.
4. تنمية رأس المال الوطني: زيادة القدرات الإنتاجية للدولة.
5. تطوير القوى العاملة: توفير العمالة الماهرة والمتخصصين في مختلف المجالات.
6. تلبية احتياجات السوق: توفير السلع والخدمات المحلية التي تلائم رغبات المستهلكين.
7. تشجيع التصدير: فتح أسواق جديدة للسلع وجذب العملات الأجنبية.

وايضا تتطلب عملية الاستثمار مجموعة من العناصر الأساسية، والمتمثلة بما يلي[16] :

أ- البنية التحتية المتطورة: توافر الماء، الكهرباء، وسائل الاتصال، والمواصلات.

ب- الكوادر البشرية المؤهلة: وجود إدارة فعّالة تساند المستثمرين وتحميهم من البيروقراطية.

ت- رأس المال الكافي: لشراء الآلات والمعدات اللازمة.

ث- القوانين المستقرة والمتناسقة: والسياسة الاقتصادية التي تتوافق مع هذه القوانين.

وتتنوع مجالات الاستثمار بحسب الهدف ورأس المال[17]، وحيث شمل (الاستثمار وفق الهدف، الاستثمار في ميدان الصناعة، الاستثمار في ميدان السياحة، والاستثمار في ميدان الزراعة).

الفرع الثاني

عيوب الاستثمار الاجنبي في العراق

يعتبر البعض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يميل إلى أخذ أكثر مما يقدم، ويُنظر إليه على أنه لعبة تُسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى للربح دون النظر إلى الاحتياجات الحقيقية أو أولويات الاستثمار في الدول المضيفة. تتمثل بعض التحديات الرئيسية كما يلي:

أولا- يمكن أن يؤدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تقليل الإنتاج الوطني نتيجة خروج الشركات المحلية من السوق بسبب عدم قدرتها على المنافسة مع الشركات الأجنبية التي تتمتع بمزايا تفتقدها الشركات الوطنية. كما يمكن للشركات الأجنبية أن تستحوذ على الشركات المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج المحلي وتدهور الوضع الاقتصادي للدولة المضيفة [18].

ثانيًا- تواجه الشركات الوطنية صعوبة في مواكبة الشركات الأجنبية التي تعمل بتقنيات إنتاجية متقدمة وتحتفظ بالمعرفة الفنية والإدارية دون مشاركتها مع العمالة المحلية، مما يعزز سيطرتها على القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد.

ثالثًا- في بعض الأحيان، تخلق الشركات الأجنبية أنماط استهلاكية جديدة لا تتوافق مع خصائص الدول النامية من خلال أنشطتها التسويقية والإعلامية، مما يؤدي إلى نشر قيم وعادات ثقافية غير مألوفة.

رابعًا- تسعى الشركات الأجنبية للحصول على المواد الخام والموارد الاقتصادية من الدول النامية بأسعار منخفضة، ثم تضيف إليها قيمة مضافة بالتصنيع في البلد الأم وإعادة بيعها بأسعار مرتفعة، مما يؤدي إلى استنزاف موارد الدول النامية.

خامسًا- تظهر الشركات الأجنبية العملاقة كشكل من أشكال الاستعمار الجديد، حيث تمتلك القدرة على التأثير في القرارات السياسية والاقتصادية وقد تلجأ إلى ممارسات غير قانونية مثل التهرب الضريبي أو تحويل الأرباح إلى الخارج دون إعادة استثمارها[19].

ومع ذلك، لا ينبغي أن يؤدي النظر إلى هذه التحديات إلى تجنب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كامل، حيث يحتاج الاقتصاد العراقي إلى الاستثمارات لتحفيز النمو، خفض معدلات البطالة، تحديث الصناعة المحلية، وتطوير القدرات التنافسية. تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بديلاً منطقياً للقروض الخارجية، ويمكن أن تكون محركاً أساسياً للتنمية من خلال بناء البنية التحتية، زيادة القدرات الإنتاجية والخدمية، وتأهيل الموارد البشرية عبر نقل التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية.

المبحث الثاني
عقبات الاستثمار الاجنبي في العراق

سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في المطلب الأول العقبة الأولى التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق والمتمثلة بضعف الأداء الحكومي، أما في المطلب الثاني فسنبين الإجراءات المتبعة لتذليل العقبات أمام الاستثمار الأجنبي، وكما يلي :

المطلب الأول
ضعف الأداء الحكومي

يُعد اختيار الوجهة الاستثمارية قرارًا حاسمًا بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث يسعون للبحث عن الدول التي تقدم أفضل الفرص والمزايا التي تتوافق مع مصالحهم، ومع ذلك، توجد عقبات قد تدفع المستثمرين للتراجع عن قراراتهم الاستثمارية في الدول المضيفة، وهذه العقبات لا تؤثر فقط على جذب الاستثمارات الأجنبية، بل تؤثر أيضًا وبشكل سلبي على الاستثمارات المحلية ويتجلى ضعف الأداء الحكومي في محورين رئيسيين، الأول يتعلق بالأوضاع الأمنية والسياسية المتدهورة، والثاني يتمثل في الفساد الإداري والمالي فيما يلي نستعرض أبرز هذه التحديات في السياق العراقي من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول
الاستقرار الأمني والسياسي

يُعتبر الاستقرار الأمني والسياسي من أهم العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية. فالدول التي تتمتع بنظام حكم مستقر، وعلاقات سياسية متوازنة بين الأحزاب، وتقليل الفوضى، وتعزيز التوافق، والقضاء على الطائفية والعرقية، توفر بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية. بينما يؤدي غياب الأمن والاستقرار إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية ويقلل من جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية[20].

الفرع الثاني
التكاليف الأمنية والحماية

تؤدي الأوضاع الأمنية المتقلبة إلى زيادة تكاليف الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية، وتضاف إلى ذلك تكاليف النقل المرتفعة وتجزئة السوق والتضخم المتزايد، مما يؤجج الوضع الاقتصادي. وعلى الرغم من الاستقرار الأمني النسبي في بعض مناطق العراق، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب أمنًا شاملًا في جميع أنحاء البلاد نظرًا لطبيعته طويلة الأجل [21].

كما تجدر الإشارة إلى ان الاستثمار في القطاع النفطي في العراق يُعتبر مجالًا جذابًا للشركات الأجنبية بسبب العوائد العالية، على الرغم من الظروف الأمنية والسياسية الصعبة. وقد تطلب الأمر خلال فترة الاحتلال الأمريكي توفير حماية خاصة للشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع

الفرع الثالث
التغيرات السياسية والتشريعية

تميل الاستثمارات الأجنبية إلى تجنب البيئات التي تشهد انقلابات عسكرية أو سياسية متكررة، حيث تؤدي هذه التغيرات إلى تقلبات مفاجئة في السياسات الاقتصادية والتشريعات في البلد المضيف، مما يضعف الحافز على الاستثمار. كما ان تحليل الوضع السياسي والأمني في العراق يظهر أن الفترة من 1990 إلى 2003 شهدت عدم استقرار سياسي نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية، مما أدى إلى اعتماد سياسات اقتصادية غير فعالة. وعلى الرغم من محاولات الدولة لتشريع قوانين تدعم الاستثمار، إلا أن الوضع السياسي والأمني غير المستقر أدى إلى فشل جذب الاستثمارات الأجنبية[22].

المطلب الثاني
الإجراءات المتبعة لتذليل العقبات أمام الاستثمار الأجنبي

سنتطرق في هذا المطلب إلى بيان أبرز الإجراءات التي تؤدي إلى تذليل المعوقات والتحديات التي تواجه الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، نتناول في الأول منهما طرق ومقترحات معالجة العقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم سنحدد في الفرع الثاني وسيلة حديثة لفض المنازعات الناشئة عن الاستثمار وكما يلي:

الفرع الأول
معالجة العراقيل التي تحول دون الاستثمار الأجنبي المباشر

لمعالجة العراقيل التي تحول دون الاستثمار الأجنبي المباشر، يُقترح ما يلي:

1. محاربة الفساد المالي والإداري: يمكن القضاء على هذه الظاهرة بتطبيق التكنولوجيا الحديثة للتخلص من الروتين والبيروقراطية، وتحقيق الشفافية في القطاع العام.
2. تمكين القطاع الخاص: يجب السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في الاستثمارات، وخصوصًا الضخمة منها، وتقديم الدعم لتجاوز العقبات التي تحول دون نشاطه.
3. تفعيل الأجهزة الرقابية: يجب تقوية دعم هيئات مثل هيئة النزاهة ودوائر المفتشين العموميين، وتفعيل القضاء في قضايا الفساد.
4. خلق بيئة استثمارية ملائمة: ينبغي اتخاذ إجراءات شاملة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية لجذب الاستثمارات.
5. حث المصارف الحكومية على دعم الاستثمار: يجب مراجعة أنظمة وأهداف المصارف لتتماشى مع التطورات المصرفية العالمية[23].
6. تنفيذ القوانين بحزم: مثل قانون العقوبات العراقي الذي يجرم الرشوة والوساطة هذه الإجراءات تسهم في تحسين البيئة الاستثمارية وتعزيز الثقة بين المستثمرين والدولة المستثمرة. لمزيد من المعلومات حول تأثير التشتت الجغرافي-الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن الاطلاع على التحليلات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني

ايجاد وسيلة حديثة لفض المنازعات الناشئة عن الاستثمار

لضمان حقوق المستثمرين والتزاماتهم، لا يكفي تحديدها ضمن إقليم الدولة المضيفة للاستثمار، بل يجب توفير آلية تحمي هذه الحقوق عند الإخلال بها[24]. على الرغم من التعاون بين الدولة المضيفة والمستثمرين لتحديد هذه الحقوق والالتزامات، قد ينشأ نزاع حول المحتوى الدقيق للحقوق والالتزامات بسبب عدم التزام الدولة بواجباتها. لذا، يسعى المستثمرون للحصول على وسائل محايدة وفعّالة لتسوية النزاعات الاستثمارية. وعلى الرغم من تعدد الوسائل المتاحة لتسوية النزاعات في عقود الاستثمار، يُعد التحكيم الإلكتروني طريقة مقبولة وفعّالة لحل هذه النزاعات، حيث يُعتبر بديلاً للقضاء العادي ويوفر ضمانة إجرائية للمستثمرين لتسوية نزاعاتهم مع الدولة المضيفة، خاصةً أنهم قد يشككون في نزاهة قضاء الدولة المضيفة. يتميز التحكيم الإلكتروني بالسرية، مما يتوافق مع طبيعة عقود الاستثمار ويتماشى مع رغبة المستثمرين في تجنب اللجوء إلى القضاء الوطني للدولة المضيفة، مما يساعد في الحفاظ على أسرارهم وحماية سمعتهم التجارية. كما يتميز التحكيم الإلكتروني بسرعته في البت والفصل في النزاعات.

ونظرًا لخصوصية عقود الاستثمار التي تجعل الدولة المضيفة طرفًا فيها، يُعد التحكيم ضمانة إجرائية لحماية استثمارات المستثمر، حيث تلجأ الدول المضيفة للاستثمار إلى التحكيم كضمانة لتشجيع الاستثمارات على أراضيها، وهو ما دفع العديد من الدول إلى تضمين قوانينها المشجعة للاستثمار نصوصًا تقبل التحكيم كوسيلة لحسم النزاعات الاستثمارية.

ويسعى المستثمرون إلى إدراج شرط في عقود الاستثمار ينص على اللجوء إلى التحكيم، مما يوفر وسيلة محايدة ومستقلة وفعّالة تتوافق مع رغباتهم. ولضمان فعالية التحكيم كضمانة إجرائية، يجب تبني مبادئ قانونية تضمن استقلال شرط التحكيم عن عقد الاستثمار، فاذا نشأ نزاع بين الشركاء أو بين مالك المشروع والغير في مشروع يخضع لهذا القانون وأدى إلى توقف العمل لأكثر من ثلاثة أشهر، يحق للهيئة إلغاء الترخيص وطلب من مالكي المشروع حل النزاع خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر. إذا انقضت هذه المدة دون حل النزاع، تتخذ الهيئة الإجراءات القانونية لتصفية المشروع وتخطر مالك المشروع أو أحد الشركاء بذلك. يودع مبلغ التصفية في أحد البنوك بعد تسوية حقوق الدولة وأي حقوق أخرى وصدور حكم قضائي بذلك.

يتضح من النص أن المشرع العراقي منح الشركاء فترة ثلاثة أشهر لحل النزاعات، وهي فترة طويلة قد تكون مبالغ فيها. يجب تقليص هذه الفترة لمراعاة مصالح الدولة والمستثمرين. إذا استمر العمل في المشروع، سيحصل المستثمر على مستحقاته من الدولة، لذا لا داعي لتوقف المشروع أثناء حل النزاع. كما أن استمرار العمل في المشروع يصب في مصلحة المستثمر، حيث أن حل النزاع بين الشركاء قد يتم بسرعة. تأخير العمل في المشروع وعدم إنجازه في الوقت المحدد يؤدي إلى تبعات قانونية، بما في ذلك إمكانية سحب الترخيص وطلب تسوية الأمور من مالكي المشروع، بالإضافة إلى الضرر بسمعة الشركة. من ناحية أخرى، ستستفيد الدولة من إنجاز المشروع في الوقت المناسب ولن تساهم تشريعاتها في تأخير تنفيذ المشاريع.

لذلك، نقترح على المشرع العراقي تعديل الفقرة الثالثة من المادة (27) لتصبح كالتالي: إذا نشأ نزاع بين الشركاء أو بين مالك المشروع والغير في مشروع يخضع لأحكام هذا القانون وأدى إلى

توقف العمل لمدة تزيد عن خمسة عشر يومًا، يجوز للهيئة إلغاء الترخيص وطلب من مالكي المشروع حل النزاع خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا. إذا انقضت هذه المدة دون حل النزاع، تتخذ الهيئة الإجراءات القانونية لتصفية المشروع وتخطر مالك المشروع أو أحد الشركاء بذلك. يودع مبلغ التصفية في أحد البنوك بعد تسوية حقوق الدولة وأي حقوق أخرى وصدور حكم قضائي بذلك.

الخاتمة:

بعد أن انتهينا من بحث موضوع " العقبات القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق" بموجب التعديلات على القانون رقم (13) لعام 2006، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات العملية التي سنبينها فيما يلي:

أولاً - النتائج

1. الاستثمار الأجنبي يُعرف بأنه استخدام الأموال سواء كانت نقدية أو عينية لتطوير مشروع ضمن إطار قانوني يحدده البلد المضيف.
2. يسهم الاستثمار الأجنبي في مكافحة الفقر والبطالة، ويُعزز فرص العمل، ويُعتبر داعمًا أساسيًا للتنمية الاقتصادية من خلال جلب رأس المال، الخبرات الفنية والعملية، والتكنولوجيا.
3. يتميز الاستثمار الأجنبي بتنوعه، فهناك استثمارات طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل، بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة. الاستثمار المباشر يُعد من أهم الأنواع لما يُقدمه من فوائد متبادلة لكلا الطرفين، حيث يُمكن المستثمر من إدارة ومراقبة مشروعه بما يخدم مصالحه، ويُفضله البلد المضيف لما يجلبه من رأس مال وتكنولوجيا وفرص عمل.
4. تشمل المعوقات القانونية للملكية إمكانية نزع الملكية بشكل دائم كالاستملاك أو التأميم أو المصادرة، أو بشكل مؤقت كالاستيلاء الجبري المؤقت أو فرض الحراسة على المشروع الاستثماري.
5. تُشكل الإجراءات القانونية التي تؤثر على ملكية المشروع الاستثماري كنزع الملكية أو تقييدها أو حجزها مصدر قلق كبير للمستثمرين الأجانب، إذ تُفقدهم القدرة على التصرف في مشاريعهم وتُسبب لهم خسائر مادية معنوية.
6. يُعتبر القدرة على التصرف في المشروع الاستثماري من الضمانات التشريعية الرئيسية للمستثمرين الأجانب، مما يُعزز الثقة في المشروع ويُوفر الطمأنينة للمستثمرين.
7. تتفق تشريعات الاستثمار على توفير العقارات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية من خلال بيعها أو تأجيرها بأسعار مخفضة أو مجانًا، على الرغم من أن الأبحاث تُشير إلى عدم كفاءة هذا النظام اقتصاديًا وتُعقد الإجراءات الإدارية للمستثمرين والأجهزة التنفيذية، وتُسهل الفساد الإداري.
8. تعتمد العملية الاستثمارية على وجود أجهزة إدارية متخصصة في شؤون الاستثمار تتولى مهام التخطيط والتنظيم وتوجيه الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك الترويج للمشاريع المتاحة للاستثمار والتعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد

ثانيًا - التوصيات

1. توصي الدراسة بأهمية إعداد بيئة استثمارية جذابة لكل من المستثمرين المحليين والأجانب. يتطلب ذلك تحديث القوانين الاستثمارية بشكل دوري لتعزيز المرونة والواقعية، مع التأكيد على

الشفافية والوضوح في الأنظمة المالية والإدارية التي تنظم حقوق وواجبات الأطراف في العملية الاستثمارية.

2. يُقترح تعديل المادة (12) / (ثالثاً) من قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المعدل، بحيث يُعاد صياغة النصوص المتعلقة بنزع الملكية لتشمل جميع الأشكال المحتملة وليس فقط للمنفعة العامة أو المصادرة والتأميم. يُفضل أن تكون الصياغة شاملة وغير محددة لتجنب القيود غير الضرورية.

3. من الضروري تحديد نسبة مشاركة المستثمر الأجنبي في المشروعات الاستثمارية بما يضمن الرقابة والسيطرة الوطنية على هذه المشاريع.

4. نوصى بتفعيل سياسة النافذة الواحدة عبر ربط الهيئات الحكومية والقطاعات الوزارية بمركز موحد، لتسهيل تعامل المستثمر مع جهة واحدة بدلاً من التنقل بين عدة مؤسسات.

5. نؤكد على أهمية الاهتمام بالترويج للاستثمار من خلال إنشاء مؤسسات ترويجية فعالة تتواصل مع المستثمرين الأجانب والمحليين، تعرض أمامهم الفرص الاستثمارية وتوضح الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة المضيفة، وتعمل على بناء جسور التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بالترويج الاستثماري.

الهوامش

ابن منضور، لسان العرب، الجزء الرابع، دار المعارف، لبنان، 1956، ص .406(1)

(2) القرآن الكريم، سورة الكهف، 34.

[3]. كمال عبد حامد آل زيارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنافع والمساوئ، بحث منشور في مجلة جامعة اهل البيت، العدد السابع، آذار ، ٢٠٠٩، ص32.

[4] طلال محمد مفضي، تأثيرات الاستثمارات الأجنبية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني خلال عقدي الثمانينات والتسعينات ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ٢٠٠٠ ، ص ١٧

[5] الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية (الاستثمار) الجزء السادس . الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٢ ، ص.

[6] محمد علي رضا الجاسم ، القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي ، بغداد ، ط٢ ، ١٩٦٧ ، الكتاب الأول ، ص63

[7] . احمد فهمي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص. هذا بالنسبة للاستثمار بصفة عامة ، أما إذا عبر الاستثمار حدود الدولة التابع لها فهو ذلك

[8]. ناصر عثمان محمد عثمان ، ضمانات الاستثمار الاجنبي في الدول العربية ، ط١ ، دار النهظة العربية ، القاهرة ،

[9] د دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٨ . ص ٥٦-٥٨.009، ص 11-12

10 رمضان على عبد الكريم . 2011 . الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودور التحكيم في تسوية المنازعات الخاصة بها القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية . 1 . ص 22 .

[11] صفوت احمد عبد الحفيظ ، دور الاستثمار الاجنبي في تطوير احكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص66.

[12]. كمال عبد حامد، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنافع والمساوئ، مجلة جامعة اهل البيت. العدد السابع، 2009 ، ص 75-77 .

[13] السامرائي، دريد محمود النظام القانوني للشركات المتعددة الجنسية. بحث غير منشور، ص 14

[14]بد الوهاب حميد رشيد 1985 . الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة الطموحات و الآراء . بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر

[15]محمد الاطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الإقتصادية ، مركز المستقبل العربي ، العدد (٢٦٠) ، مركز

[16] هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ـ الصين نموذجا ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

[17]فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣ .

[18]أديب قاسم شندي، ٢٠٠٩ ، دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل الاقتصاد العراقي، مرجع سابق، ص٣٧.

[19].علي كاظم ٢٠٠٧ ، مدى إمكانية تطبيق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في ظل المديونية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد (٨) السنة الثالثة، ص ١٠٦.

[20]الجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا) دور الدولة في الاقتصاد المعولم، نيويورك، الأمم المتحدة ٢٠٠٢، ص ٢٠٩

[21]خوله رشيج حسن ٢٠١٠، مناخ الاستثمار في العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧ ، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد
أطروحة دكتوراه، ص ١٠٠.

[22]خوله رشيج حسن ٢٠١٠، مناخ الاستثمار في العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧ ، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد

[23]خوله رشيج حسن ٢٠١٠، مناخ الاستثمار في العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ١٠١

[24]خوله رشيج حسن ٢٠١٠، مناخ الاستثمار في العراق للمدة ١٩٩٧-٢٠٠٧، مرجع سابق، ص ١٠١ ٢٤ ـ هو الحاكم المدني لذي عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش رئيسا للإدارة المدنية وللإشراف على إعادة اعمار العراق في مايو 2003 قبل تعيينه في ذلك المنصب كان بول بريمر يرأس شركة استشارية للأزمات، تابعة لشركة مارش.

المصادر: **References**

بعد القرآن الكريم.

1. ابن منضور، لسان العرب، الجزء الرابع، دار المعارف، لبنان، 1956.
2. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية (الاستثمار)، الجزء السادس، ١٩٨٢.
3. احمد فهمي، العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة الرابطة، بغداد ، ١٩٥٧.
4. أديب قاسم شندي، ٢٠٠٩ ، دور الاستثمار الأجنبي في تفعيل الاقتصاد العراقي.
5. خوله رشيج حسن، مناخ الاستثمار في العراق للمدة 1997- 2007، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة البصرة- كلية الإدارة والاقتصاد، 2010.
6. دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٦ .
7. رمضان على عبد الكريم . 2011 . الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ودور التحكيم في تسوية المنازعات الخاصة بها القاهرة : المركز القومي للإصدارات القانونية.
8. سامرائي، دريد محمود النظام القانوني للشركات المتعددة الجنسية. بحث غير منشور.
9. صفوت احمد عبد الحفيظ ، دور الاستثمار الاجنبي في تطوير احكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005.
10. طلال محمد مفضي بطانية، تأثيرات الاستثمارات الأجنبية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الأردني خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠٠٠.
11. عبد الوهاب حميد رشيد 1985 . الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة الطموحات و الآراء . بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
12. علي كاظم ٢٠٠٧ ، مدى إمكانية تطبيق الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في ظل المديونية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة الكوفة، المجلد الثاني، العدد (٨) السنة الثالثة.

13. فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي.

14. كمال عبد حامد آل زيارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنافع والمساوئ، بحث منشور في مجلة جامعة اهل البيت، العدد السابع، آذار، ٢٠٠٩، ص32.

15. كمال عبد حامد، الاستثمار الأجنبي المباشر، المنافع والمساوئ، مجلة جامعة اهل البيت. العدد السابع، 2009.

16. محمد الاطرش ، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الإقتصادية ، مركز المستقبل العربي ، العدد (٢٦٠) ، مركز.

17. محمد علي رضا الجاسم، القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي، الكتاب الأول، ط2، بغداد، ١٩٦٧.

18. ناصر عثمان محمد عثمان، ضمانات الاستثمار الاجنبي في الدول العربية، ط١، دار النهظة العربية، القاهرة.

19. هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ـ الصين نموذجا.

The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية

Legal obstacles facing foreign investment in Iraq

Sarah Samir Massir
PhD student at Tehran Pardis Farabi University in Iran
hasen4444hasen@gmail.com
Dr. Ariyan GHASSEMI
Assistant professor of public law, University of Religions and Denominations, Qom, Iran
A_ghassemi@hotmail.com

Abstracts
Foreign investment is recognized as a necessity, due to its role in the flow of capital and technology, developing infrastructure and providing job opportunities in countries hosting investment. However, there are many legal and administrative obstacles facing foreign investment in the State of Iraq. From this standpoint, this study addressed the obstacles that prevent or hinder the flow of foreign capital under the effective Iraqi Investment Law No. (13) of 2006 AD and the rest of the relevant laws and the administrative complexities related to the application of those laws. The study adopted the inductive approach and analytical description, in order to reach a wonderful result. The study showed the necessary legal means to address these obstacles to provide a safe and appropriate environment to attract foreign investments.